ارتفاع مستويات التضخم بشكل غير متوقع

«ساكسو بنك»: أسعار السلع تنخفض بشدة نتيجة ازدياد المخاوف من الركود

هانسن: ارتفاع قيمة الدولار رفع أسعار السلع المقومة بالدولار وزاد الضغوط على مستويات الطلب في أوروبا

أولي هانسن

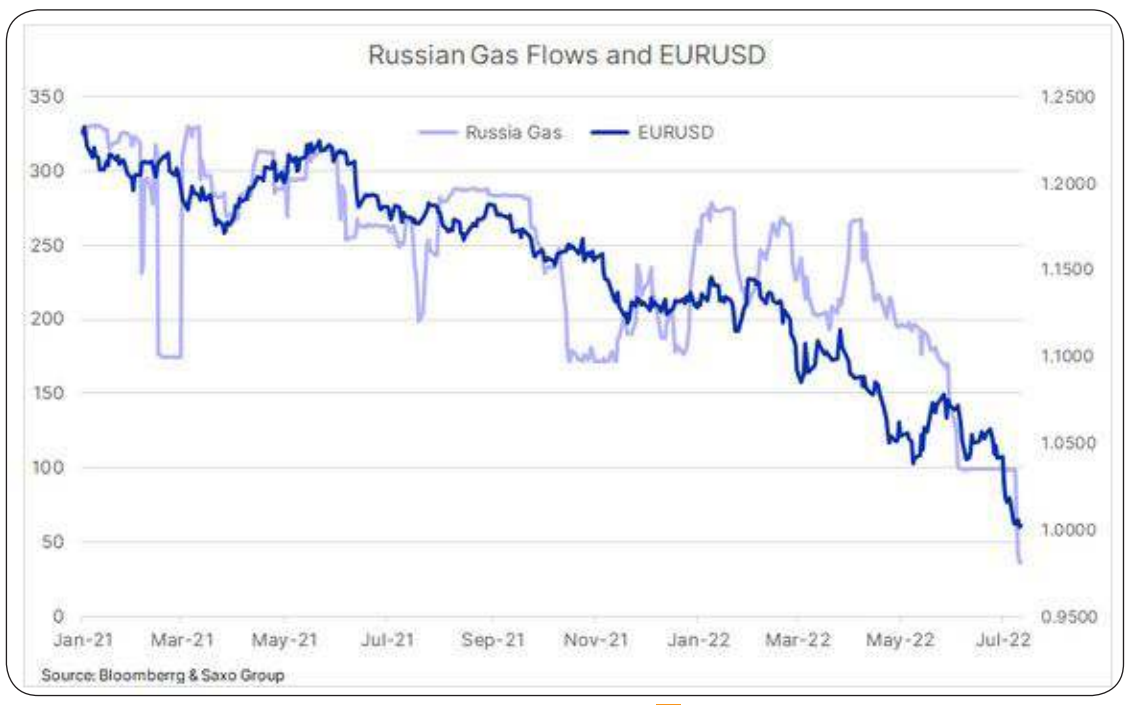

رسم بياني توضيحي

أوضح رئيس إستراتيجية السلع في ساكسو بنك أولي هانسن، في تقرير اقتصادي متخصص أن التطورات السلبية تتوالى بسرعة، وتلقي بظلالها على قطاع السلع. ففي مطلع شهر يونيو، سجلت السلع تراجعاً كبيراً بدءاً من قطاع المعادن الصناعية، الذي كان يخضع لتأثيرات سياسة الصين الصارمة وإغلاقاتها المستمرة للوصول إلى إصابات كوفيد- 19 معدومة، حتى شملت جميع القطاعات الأخرى. وأتى ذلك نتيجة لارتفاع مستويات التضخم بشكل غير متوقع، ما دفع اللجنة الفدرالية للأسواق المفتوحة للتصدي لها برفع أسعار الفائدة بواقع 75 نقطة أساس، ما أدى بدوره إلى مزيد من التركيز على المخاوف من الركود، التي باتت سمة عامة لمعظم تحديثات السوق.

إضافة إلى ذلك، ساهم الانخفاض العام في الإقبال على المخاطر، في ظل اضطرابات السوق وتحدياته، إلى تعزيز قيمة الدولار الأمريكي إلى مستويات لم يصل إليها منذ عقود، وبشكل خاص مقابل اليورو والين الياباني. وتسبب ارتفاع قيمة الدولار بارتفاع أسعار السلع المقومة بالدولار، وبالتالي زيادة الضغوط على مستويات الطلب في مناطق مثل أوروبا، التي تواجه أسعاراً مرتفعة للغاز والطاقة.

في حين تواجه الصين، المستهلك الأكبر لمعظم السلع في العالم، انتشاراً متسارعاً للإصابات بكوفيد- 19، ومزيداً من التحديات في قطاع العقارات. مما يؤدي إلى تأخر عملية التعافي والانتعاش، خصوصاً بالنسبة للمعادن الصناعية، التي تراجعت بمقدار الثلث منذ تسجيلها ذروة قياسية في مطلع شهر مارس. وتمثل التحدي الذي يواجهه الاقتصاد الصيني في تراجع سنوي بنسبة 0.4 في المئة للناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من العام. وفي حين حافظت بعض السلع على أدائها القوي في ظل ظروف السوق الصعبة، إلا أن انسحاب المضاربين من القطاع، وعمليات البيع من الصناديق المركّزة على الاقتصاد الكلي يمكن أن يسبب مزيداً من الضغط السلبي، إلى أن تستقر مستويات الدولار الأمريكي ويبدأ التضخم بالانخفاض، ما يخفف الضغوط على البنوك المركزية للمحافظة على موقفها الصارم الحالي في تشديد السياسات النقدية.

وتستمر جميع الأسواق بالتركيز على ارتفاع التضخم غير المسبوق منذ عقود، ومحاولة البنوك المركزية للسيطرة عليه. ومع انخفاض تكاليف المدخلات مصحوباً بانخفاض أسعار السلع، لا يزال القلق مهيمناً على السوق من محاولات البنوك المركزية لإبطاء النشاط الاقتصادي من خلال تشديد الشروط النقدية، ما قد يحدث تدهوراً اقتصادياً يمكن أن يقود إلى الركود. وتتوجه الأنظار حالياً إلى أوروبا، حيث تعود أسعار الغاز المرتفعة بأضرار جسيمة على النشاط الاقتصادي، إلى جانب الولايات المتحدة، التي شهدت ارتفاعاً حاداً ومفاجئاً في مستويات التضخم بنسبة 9.1 في المئة في يونيو، سيؤدي بدوره إلى رفع أسعار الفائدة مجدداً بواقع 75 نقطة أساس في اجتماع اللجنة الفدرالية للأسواق المفتوحة في 27 يوليو.

وسجل مؤشر بلومبيرغ للسلع الفورية خسائر جديدة للأسبوع الخامس على التوالي، منذ تحقيقه ارتفاعاً قياسياً في مطلع يونيو، قبل رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، مما أدى إلى تعزيز قيمة الدولار الأمريكي، وزيادة التركيز على المخاوف من الركود. ووصل مجموع الخسائر إلى نسبة 17 في المئة، في ظل تعرض جميع القطاعات لعمليات تصحيح عميقة وشاملة في الأسعار. وكانت الحصة الأكبر من نصيب قطاع المعادن الصناعية الذي تراجع بنسبة 23 في المئة، تلاه قطاع الطاقة بنسبة 20 في المئة، ثم قطاع الحبوب بنسبة 19 في المئة. كما طال الهبوط قطاع المعادن الثمينة، حيث انخفضت الفضة بنسبة 16 في المئة، والذهب بنسبة 9 في المئة في الفترة ذاتها.

وتستمر تداولات النفط الخام (برنت) ضمن نطاق 100 دولار أمريكي للبرميل، بعد انخفاضها دون مستوى الدعم الرئيسي عند 97.5 دولار أمريكي للبرميل، الذي يقابل 93.5 دولار أمريكي للبرميل من خام غرب تكساس الوسيط. وبشكل عام، لم يخسر السوق مكاسبه في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، نتيجة للتركيز على المخاوف من حدوث تباطؤ اقتصادي يؤثر سلباً على الطلب. ويساعد ذلك على تخفيف الشح في العرض، الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل حاد خلال الأشهر الأخيرة. ومن غير المتوقع أن تسفر زيارة الرئيس بايدن إلى المملكة العربية السعودية عن أي زيادة في الإنتاج، لا سيما في ضوء الانخفاض الأخير للأسعار. وسيواصل السوق تركيزه، على المدى القريب، على الدولار الأمريكي وانتشار كوفيد- 19 في الصين، الذي يتسبب بتراجع وتيرة النمو الصيني إلى أدنى مستوياتها منذ تفشي المرض في مدينة ووهان في مطلع عام 2020.

وتبرز العديد من التساؤلات حالياً عن قدرة قطاع الطاقة على الصمود أمام مزيد من عمليات البيع المدفوعة بالمخاوف من الركود. وما زلنا نخشى أن يتم التعامل مع المخاوف من هبوط مستويات الطلب بفرض مزيد من القيود على العرض. إذ ستواجه روسيا مزيداً من التحديات خلال الأشهر القادمة للحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية. إضافة إلى ذلك، تقترب عدة دول أعضاء في أوبك بلس من طاقتها الإنتاجية القصوى، مع وجود عدد قليل من الدول المنتجة القادرة على رفع مستوى الإنتاج.

ونتوقع استمرار التضارب، على المدى القصير، بين المتداولين الذين يركزون على الاقتصاد الكلي ويبيعون النفط من خلال العقود الآجلة وباقي المنتجات المالية كأداة للتحوط ضد الركود، والسوق الفعلية التي تشهد استمرار التشديد الداعم للأسعار، وبشكل خاص بالنسبة إلى خام برنت، حيث يتكلف مشترو البراميل مبالغ طائلة وقياسية تقريباً لقاء التسليم الفوري. ومن جانب آخر، سيتحتم على الولايات المتحدة، في نهاية المطاف، التوقف عن ضخ نحو مليون برميل يومياً إلى السوق من احتياطاتها الاستراتيجية. وبناء عليه، نرجّح أن تستقر تداولات خام برنت بالقرب من مستوى الدعم. لكننا نتوقع، في ضوء التركيز الحالي على المخاوف من الركود، انخفاض التداولات خلال الربع الثالث من العام إلى نطاق 115–95 دولار أمريكي.

المعادن الصناعية: يتجه النحاس إلى تسجيل أكبر تراجع أسبوعي له منذ مطلع عام 2020، نتيجة للتحديات المتزايدة التي يواجهها قطاع العقارات الصيني، وتباطؤ الاقتصاد العالمي الذي يدفع باتجاه إجراء تعديلات ضخمة على توقعات أسعار المعدن على المدى القصير والمتوسط. وحذرت مجموعة ريو تينتو، شركة التوريد الضخمة وثاني أكبر شركات التعدين في العالم، بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي في تحديث ربع سنوي نشرته، مشيرة إلى أسباب عديدة كالحرب والتضخم والسياسات النقدية المتشددة.

ومن وجهة نظر فنية، واصلت أسعار النحاس عالي الجودة الهبوط مذ تجاوزت مستوى الدعم الرئيسي عند 3.95 دولار أمريكي للرطل على مدار الأسابيع الثلاثة الماضية. لتشهد تصحيحاً بلغ 61.8 في المئة من الارتفاع القوي، بمعدل 3 دولار أمريكي للرطل، الذي حققته منذ أزمة كوفيد- 19 عام 2020 حتى وصولها إلى المستوى القياسي في 11 مارس من هذا العام. واستجابة لهذه التطورات، تدير صناديق التحوّط صافي عمليات البيع على المكشوف عند مستوى 26 ألف لوت، وهذا أفضل بكثير من مستوى 68 ألف لوت الذي تم تسجيله بعد الهبوط الناجم عن أزمة كوفيد19- في مطلع عام 2020.

ويمكن أن يؤدي الهبوط دون مستوى 3.14 دولار أمريكي للرطل إلى انعكاس كامل في التوجه التصاعدي للأسعار، والعودة بنطاق التداولات إلى مستويات ما قبل أزمة كوفيد19- بين 2.5 و3 دولار أمريكي للرطل. لذا يجب أن يتباطأ ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي وتنخفض الضغوط المرتبطة بالمخاوف من الركود، لتجنب تراجع كبير بهذا الحجم.

المعادن الثمينة: يتجه الذهب، كحال النحاس، إلى تسجيل خسارات للأسبوع الخامس على التوالي، في أطول سلسلة خسارات منذ أربع سنوات تقريباً. حيث تراجعت قيمته، خلال هذه الفترة، بنسبة 9 في المئة. ويعود هذا التراجع إلى أسباب متعددة أهمها، ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، والتراجع الحاد في التوقعات الأمريكية لتضخم الأسواق على مدى عشرة أعوام والمصحوب بارتفاع العوائد الحقيقية، إضافة إلى التقلبات الكبيرة في أسعار الفضة، التي تعرضت لضغوط مشابهة للمعادن الصناعية.

ويجب أن تنعكس بعض هذه التطورات، وأهمها ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، ليتمكن الذهب من تجاوز هذا التراجع. كما نعتقد أن التراجع الأخير للذهب مبالغ فيه نتيجة لاستمرار المخاوف من حدوث ركود تضخمي. لكننا في المقابل، ندرك قدرة السوق على إحداث الإضطرابات، وخصوصاً في أشهر العطلة الصيفية، حيث تنخفض السيولة ويُسمح باكتساب زخم محدود صعوداً وهبوطاً لمعاكسة التوجه السائد. ونتيجةً لذلك، شهدنا انخفاضاً حاداً في إدارة مستثمري الصناديق المتداولة في البورصة والمضاربين على العقود الآجلة. وخفض المضاربون رهاناتهم بارتفاع العقود الآجلة لأدنى مستوياتها منذ ثلاث سنوات.

وبعد تخطي الذهب حاجز 1700 دولار للأونصة لأول مرة منذ ارتفاعه القصير في أغسطس الماضي، يمكن لأي هبوط دونه أن يفسح المجال أمام انخفاض جديد نحو 1675 دولار للأونصة، وهو مستوى الدعم الذي سجلته تداولات المعدن الأصفر عدة مرات خلال العامين الماضيين. وفي الوقت ذاته، انخفضت أسعار الفضة من الذروة التي سجلتها عند 30 دولاراً بنسبة 40 في المئة لتصل إلى 18 دولار، متجاوزة عدة مستويات من الدعم. ما دفع بالمضاربين لتحويل صفقاتهم إلى أضخم عمليات البيع على المكشوف منذ أكثر من ثلاث سنوات. وتتطلب هذه المرحلة تغييراً كبيراً في الاتجاه السائد وإقبال المتداولين لتجنب مزيد من الخسائر، وعودة المشترين لعكس صفقات البيع على المكشوف المذكورة.

وسجلت أسعار الغاز الأوروبي زيادة بأكثر من الضعفين منذ مطلع شهر يونيو، ووصلت تداولات عقود الغاز الآجلة في مركز تي تي إف الهولندي لتداول الغاز إلى قرابة 170 يورو لكل ميجاواط ساعي، أو 50 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. إذ عمدت روسيا إلى استخدام إمدادات الغاز كسلاح ضد أوروبا رداً على العقوبات الاقتصادية ودعم دول المنطقة لأوكرانيا بالمساعدات العسكرية. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الغاز إلى 187 يورو لكل ميجاواط ساعي نتيجة للاضطراب المؤقت في التدفقات من النرويج في وقت سابق من هذا الأسبوع، لا تزال الأنظار متركزة على خط أنابيب السيل الشمالي 1، المتوقف حالياً لأعمال الصيانة. وكان الأنبوب، الذي يُعد أنبوب الإمداد الرئيسي للغاز إلى الاتحاد الأوروبي، وبشكل خاص ألمانيا، يعمل بنسبة 40 في المئة من قدرته قبل إيقافه تماماً. ويأتي هذا الإيقاف بالتزامن مع أزمة الطاقة التي تعود بأضرار بالغة على القطاعات، ما يعزز المخاوف بشأن مخزون الغاز المخصص للشتاء. ويتمثل مصدر القلق الرئيسي في امتناع غازبروم عن تشغيل خط الأنابيب حتى بعد انتهاء أعمال الصيانة الأسبوع المقبل. الأمر الذي سيوجه ضربة قوية لجهود دول أوروبا في إعادة بناء مخزونها من الغاز قبل الوصول إلى موسم ذروة الطلب في الشتاء.

وتُعد أسعار الغاز المرتفعة بشكل قياسي، والتي تزيد من تكاليف التدفئة والكهرباء، إحدى أهم الأسباب وراء تحقيق التكافؤ بين اليورو والدولار لأول مرة منذ 22 عاماً. ونتيجةً لذلك، نشهد حالياً ارتباطاً وثيقاً بين تدفقات الغاز الروسي إلى أوروبا وقيمة اليورو. ما يعني أن قرار روسيا، وبالتبعية غازبروم، الأسبوع المقبل بشأن إرسال شحنات الغاز عبر خط السيل الشمالي 1، يمكن أن يسبب مزيداً من الانهيار في قيمة اليورو، أو يساهم في تأمين استقرار نسبي للعملة المشتركة مترافقاً بالتدخل المتوقع للبنك المركزي الأوروبي برفع أسعار الفائدة.

الزراعة: سجل مؤشر بلومبيرغ للحبوب عودة إلى مستويات استقراره هذا العام، متخلياً عن جميع المكاسب التي حققها بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، ويعود ذلك لمجموعة من الأسباب، كارتفاع قيمة الدولار، وزيادة العرض من جراء حصاد المحاصيل الشتوية، والتوقعات المشيرة إلى زيادة إنتاج القمح في روسيا وأستراليا، إضافة إلى التراجع العام في توجه المستثمرين نحو السلع. وسُجلت أكبر موجة من الهبوط خلال الأسابيع الخمسة التي شهدت بروز المخاوف من الركود، وارتفاع قيمة الدولار، بعد نشر بيانات مؤشر الأسعار الاستهلاكية الأمريكي ورفع اللجنة الفدرالية للأسواق المفتوحة أسعار الفائدة.

وبدأ المضاربون، الذين شعروا بفقد السوق للزخم، بتخفيض انكشافهم في العقود الرئيسية الستة للحبوب وفول الصويا في أواخر شهر أبريل. وأتت هذه الخطوة بعد تجاوز إجمالي عقود الشراء 800 ألف لوت، وهو المستوى الذي أدى، في ثلاث مرات سابقة خلال العقد الماضي، إلى تراجع حاد في الأسعار وقيمة الصفقات. ومنذ 5 يوليو، تم تخفيض إجمالي العقود إلى 391 ألف لوت. لكننا نستبعد، في ظل اضطرابات الإنتاج الناجمة عن موجة الحر الحالية في الولايات المتحدة وأوروبا بشكل خاص، استمرار هذا الانخفاض بالأسعار لفترة طويلة قبل أن تتبيّن مستويات الإنتاج الفعلية بوضوح.

ووُصفت المحادثات المعقودة في تركيا، بين روسيا وأوكرانيا والأمم المتحدة حول الإفراج عن ملايين الأطنان من صادرات الحبوب الأوكرانية، بالبناءة، وستساهم، في حال نجاحها، في تقليل خطر حدوث أزمة غذائية عالمية خلال الأشهر المقبلة. إذ واجهت أوكرانيا، المُصدّر الرئيسي لمنتجات القمح والذرة وزيت دوّار الشمس عالية الجودة، إغلاقاً لطريقها الرئيسي للتصدير عبر البحر الأسود منذ شهر مارس، الأمر الذي سبب ارتفاعاً حاداً في أسعار القمح والزيوت الغذائية، قبل تراجعها إلى مستوى استقرار نسبي في الأسابيع الأولى للحرب.

الاقتصاد الصيني يواجه تراجعا سنويا بنسبة 0.4 في المئة للناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من العام

مصنع دينجولفينج يبدأ إنتاج سيارة BMW الفئة السابعة الجديدة

خرجت السيارات الأولى من الفئة السابعة الجديدة BMW 7 Series من خطوط الإنتاج في مصنع دينجولفينج الخاص بمجموعة BMW. وفي تقديم مزدوج لسيارة جديدة، فقد تم تصنيع سيارة BMW الجديدة الأفضل في فئتها، بحيث لا تقتصر فقط على طراز بمحرك احتراق ذي كفاءة عالية، وإنما أيضا لسيارة BMW i7 الكهربائية بالكامل.

وفي تعليق له، قال ميلان نيدليكوفيتش، عضو مجلس إدارة BMW AG للإنتاج: «تعد سيارة الفئة السابعة الجديدة BMW 7 Series أول سيارة سيدان فاخرة في العالم، وتمنح العملاء إمكانية الاختيار بين ثلاثة أنواع، فهي تتضمن طرازاً يعمل بالكهرباء كلياً وآخر يعمل بالإحتراق الكامل، كما ستطلق قريبا طرازاً هجيناً مزودا بقابس، حيث إننا نمتلك هيكلية مرنة للإنتاج، وخبرات هائلة من أجل تقديم مختلف الأنواع التي تلبي متطلبات السائقين بكفاءة».

استثمار أكثر من 300 مليون يورو

استثمرت مجموعة BMW أكثر من 300 مليون يورو لتجهيز مصنع سيارات دينجولفينج لإنتاج سيارة الفئة السابعة الجديدة BMW 7 Series. وفي الوقت الذي تسعى فيه باستمرار لتنفيذ رؤية BMW للإنتاج المستقبلي، يتم تحويل أكبر مصنع أوروبي إلى مصنع BMW iFACTORY الذي يطبق مفهوم «Lean. Green. Digital». ولأول مرة، تقوم مجموعة BMW بتنفيذ مناورات آلية ضمن بيئة الإنتاج مع تصنيع سيارات BMW الفئة السابعة BMW 7 Series – وتحسين عمليات التجميع والأعمال اللوجستية بناءً على ذلك.

سيارة BMW i7

مع بدء الإنتاج، بمجرد تزويد المؤسسات المسؤولة عن المبيعات بمركبات العرض والتوضيح التي يحتاجونها، ستتوفر سيارة BMW الفئة السابعة الجديدة للعملاء في جميع أنحاء العالم في خريف هذا العام. تمثل سيارة BMW i7، على وجه الخصوص، الخطوة التالية في حملة التنقل الكهربائي لمجموعة BMW في فئة السيارات الفاخرة، والتي أصبحت دينجولفينج رمزاً لها. يقول ميلان نيدليكوفيتش، عضو مجلس الإدارة: «منذ عام على وجه التحديد، كنا هنا للاحتفال ببدء إنتاج سيارة BMW iX الخاصة بنا. واليوم، تعد سيارة BMW i7 أحدث إنجاز في رحلتنا».

ويقول ميلان نيدليكوفيتش: «بفضل التقنيات المتطورة، تعد السيارات من نوعية سيارة BMW الفئة السابعة الجديدة، من الأمور التي تحفزنا على إحداث التغيير، الذي يشمل مصانعنا أيضا»، كما يؤكد أنها تتضمن ابتكارات لا تقتصر على الإنتاج فقط. فيما يضيف كريستوف شرودر: «إن تحول دينجولفينج إلى مصنع BMW iFACTORY يسير على قدم وساق. لدينا مئات الموظفين الذين يعملون على جعل مصنعنا أكثر كفاءة ومرونة واستدامة، مع ابتكارات فعالة وحلول رقمية تمثل الأسس الرئيسية من أجل مواصلة التقدم. وأصبح مفهوم «Lean. Green. Digital»، الذي يعتمده مصنع BMW i FACTORY حقيقة واقعة في قاعات الإنتاج في مصنع دينجولفينج.

«دي إتش ال» توقع اتفاقية تعاون مع فرقة «Coldplay»

انطلاقًا من التزامها بركائز الاستدامة في قطاع الخدمات اللوجستية، أعلنت شركة «دي إتش ال» إكسبرس، الشركة العالمية الرائدة في قطاع الخدمات اللوجستية، عن دعمها لفرقة الغناء العالمية «Coldplay»، وذلك ضمن جهود الفرقة لتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن جولتها الغنائية العالمية بمعدل يتجاوز 50 في المئة.

وبالرغم من الإعدادات الكبيرة المترتبة عن تنظيم الجولات الغنائية العالمية، بما فيها المتطلبات اللوجستية المعقدة، إلا أن فرقة «Coldplay» وضعت هدفا طموحا لمراعاة متطلبات وركائز الاستدامة بقدر الإمكان، وذلك بدعم من «دي إتش ال» وخبرتها العريقة وريادتها في تقديم الخدمات اللوجستية المستدامة.

وفي تعليقها حول هذا التعاون، صرحت مونيكا شالر نائب الرئيس التنفيذي للاتصالات المؤسسية والاستدامة والعلامة التجارية لدى مجموعة دويتشه بوست «دي إتش ال»: «كوننا روادًا في القطاع، تقع على عاتقنا مسؤولية قيادة التغيير والابتكار وتقديم الحلول المستدامة للشركات والعلامات التجارية الأخرى. ونحن في «دي إتش ال» نشعر بالفخر والاعتزاز لاختيارنا من قِبل فرقة «Coldplay» لبدء رحلتهم الهادفة لصنع التغيير.»

الجدير بالذكر بأن تم اختيار شركة «دي إتش ال» كشريك لوجستي لما تتمتع به من خبرة واسعة في مجال الحلول اللوجستية المستدامة. وكونها المزود الرائد للخدمات اللوجستية في العالم، تعتزم «دي إتش ال» دعم جهود «Coldplay» في مجال النقل المستدام، وذلك عبر تقديم أساليب متعددة للنقل من شأنها أن تسهم في تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.